

الأسس المصطلحية للغة الاقتصاد

الأستاذة: نجوى مغاوي

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس

ملخص باللغة العربية:

يعدّ المصطلح من أهمّ المقومات التي تقوم عليها لغات التخصص، بحيث يعتبر المصدر الأول الذي يعتمد عليه في معرفة الوجهة العلمية والمعرفية للنص المتخصص، ومن بين أنماط هذه اللغات الخاصة ما يعرف (باللغة الاقتصادية) التي تعتبر نمطا لغويا خاصا يجمع بين خصائص العلوم الاجتماعية والإنسانية التي لا تخضع للضوابط والمعايير الدقيقة التي تضبط الصنف الثاني ونعني به العلوم المادية التي لا تخضع بدورها للأحكام القيمية والاعتبارات الشخصية التي تنعكس بالضرورة على بنية المصطلح الاقتصادي الذي يعتمد في توليده على معايير لغوية ودلالية خاصة.

ملخص باللغة الفرنسية:

Le terme est l'un des éléments les plus importants sur lesquels se fondent les langues de spécialisation, considéré comme la principale source de connaissance de l'orientation scientifique et cognitive du texte spécialisé, le "langage économique" étant un schéma linguistique spécial qui combine les caractéristiques des sciences sociales et humaines. Sont soumis aux contrôles et aux normes strictes qui définissent la deuxième catégorie: nous entendons les sciences matérielles qui ne sont pas soumises à des évaluations et à des considérations personnelles qui reflètent nécessairement la structure du terme économique, qui génère à son tour des normes linguistiques et sémantiques particulières

اختلفت التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم ضابط للغات التخصص بسبب اختلاف زوايا النظر إليها، وتعدّد الخصائص والركائز التي تقوم عليها، وعموما يمكن

الإشارة إلى أهمّ هذه التعاريف التي استندت على الخصائص الجوهرية التي يبني عليها هذا النمط من الاستعمالات اللغوية، وهي:

1. علاقتها باللغة العامة: تعدّ لغات التخصص امتداداً طبيعياً للنسق الذي تستند عليه اللغة العامة، أو اللغة المشتركة خاصة على الصعيدين الصرفي والتركيبى ومن هذا المنطلق تعرف لغة التخصص بأنها: "لغة فرعية عن اللغة العامة مزوّدة بخطوط عمودية، واختلالات اصطلاحية، ورموز ألفبائية، يتمّ إدماجها بكيفية ملائمة للقيود النحوية للغة العامة، تحمل مضموناً معرفياً خاصاً"¹ يُصنّف هو الآخر في أنساق لغوية تعود في أصولها إلى اللغة العامة، ولكنها تكتسب في المقابل حمولات دلالية اصطلاحية جديدة تتغير بتغير المساقات العلمية التي تستعمل في حيزها. وهذا يعني أنّ هذين النسقين اللغويين يفتقران أحياناً في المستوى المعجمي الذي يدخل النطاق الاصطلاحي الذي يوظف بدوره بعض الأشكال التعبيرية التي لا نجد نظائرها في اللغة الأصل.

2. دورها الوظيفي: ترى (مدرسة براغ) أنّ لغات التخصص تركز على أسلوب لغويّ خاصّ يعرف (بالأسلوب الوظيفي)، الذي يظهر في كونها توجد "في أسلوبين وظيفيين اثنين، هي تضمّ الأسلوب المهني العملي في التعامل العامّ في العمل، وفي التناول المباشر للموضوعات العملية، وتضمّ أيضاً الأسلوب العلمي في الموضوعات العلمية المختلفة"² التي تعتبر الطابع المميزّ للغات التخصص فيما يتعلق بأنواع الدلالات التي تحملها سياقاتها اللغوية والاصطلاحية.

3. علاقتها بالمصطلح: يقف المصطلح أو اللفظ المتخصص على رأس المقومات التي تتأسس عليها لغات التخصص، ودليل ذلك أنّ معظم التعاريف التي تعلّقت بهذا المجال تنطلق في تحديداتها من هذا المبدأ، ومن ذلك ما جاء في تعريف القاسمي حين قال: "فاللغة التي تكثر فيها الألفاظ الخاصة، أو المصطلحات العلمية والمهنية يمكن تسميتها باللغات الخاصة"³ ذلك أنّ حضور المصطلحات في خطاب علمي ما يعطيها الحق في أن تكون هي المسؤول الأول عن تحديد الوجهة العلمية للنصّ المتخصص بشكل عام.

¹ - Kocourek.R, Oskar Brandstter, la langue Française de la technique et de la science, Paris, 1991. P15.

² - محمود فهدى حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دط، دت، القاهرة، دار غريب، ص15.

³ - علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ط 1، 2009، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ص 65.

- علاقة اللّغة بالاقتصاد وطبيعة العلاقة التأثيرية بينهما:

يعدّ علم الاقتصاد فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية، لأنّه يرتكز في دراساته وتحليلاته على السلوك الاقتصادي للفرد، بوصفه مستهلكاً أو منتجاً أو مدّخراً أو مستثمراً. ولهذا يعرف بأنّه "علم يبحث في كل ما يتعلّق بالثروة، والمال، والتكسّب والتملّك، والإنفاق. والاقتصاد يبحث أيضاً في مسائل الإنتاج والاستثمار ومسائل الانتفاع والخدمات، ومسائل التوفير والادّخار، ومسائل الغنى والفقر".¹ أي هو علم يدخل في دائرة اختصاصه كلّ ما يتعلّق بالنشاط الاقتصادي الفردي والجماعي إضافة إلى اهتمامه بسنّ القوانين التي تحكم وتفسّر الظواهر الاقتصادية المختلفة التي تنشأ نتيجة تفاعل الإنسان مع الطبيعة، وما ينجم عن ذلك من علاقات ماديّة أخرى تربط الأفراد ببعضهم البعض، أو تربطهم بالأشياء الماديّة التي تحيط بهم.

وعلى هذا الأساس يرتبط علم الاقتصاد بتخصّصات علمية كثيرة، مما جعل لغته تنطبع بطابع خاص يختلف في بعض مناحيه من مجتمع لآخر، وهذا ما يؤكّده الدكتور "حلي خليل" في قوله: "يطبع النشاط الاقتصادي لأيّ مجتمع من المجتمعات لغة هذا المجتمع بطابع خاص، يميّزه سواء في ألفاظه أم تراكيبه أم في أسلوبه وطرق تشبيهاته واستعاراته.. وتغيّر النظام الاقتصادي يتبعه بالضرورة تطور في لغة التعامل بين أفراد هذا المجتمع، فاللّغة المستعملة في الجوانب المختلفة والمستويات المتنوعة للحياة الاقتصادية تقدّم للباحث اللغوي مادة خصبة يؤدي تحليلها إلى الكشف عن طرق التغيّر والتطور والنمو في اللغة"² ومن هذا المنطلق تتلخّص الوظيفة الاقتصادية للغات في استعمالها، وتوظيفها في المجالات الاقتصادية بكفاءة عالية، وذلك لأنّ اللغة تلعب دوراً عظيماً في مسارات التنمية الشاملة نظراً لما تملكه من طاقات وظيفية، وقيمة اقتصادية واسعة، فهي لا تحمل قيمة في ذاتها، وإنّما توزن قيمتها بمقدار ما تحقّقه لناطقها.

- مفهوم اللّغة الاقتصادية:

¹ - علي بوعلا، المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية) جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، 1996، ج 2، ص 771

² - حلي خليل، المولد في اللغة (دراسة في نمو اللغة وتطورها بعد الإسلام)، ط 2، 1985، بيروت، دار النهضة العربية، ص 39.

إنَّ لكلَّ علم لغته الخاصَّة التي تطبع مفاهيمه، ومحتوياته المعرفية حيث تتجلَّى هذه الخصوصية التعبيرية على جميع المستويات، أي المستوى المعجمي والتركيبى والدلالي، بما في ذلك الأدوات التعبيرية الخاصَّة، التي تتميز بها لغات التخصص عن بعضها البعض. ولما كان الاقتصاد - كما أسلفنا - علماً إنسانياً اجتماعياً فإنَّ ذلك يعني ارتباطه بعدة تخصصات (علم الاجتماع، علم النفس، السياسة، القانون..). وهذا ما ينعكس على صياغة اللغة التي توظّر هذا النوع من المفاهيم المتخصصة، التي تتجلَّى في ما يعرف (باللغة الاقتصادية) التي تعدّ "لغة مشتركة، وذات علاقات متعدّدة بالعديد من تلك العلوم وغيرها، فالاقتصاديّ يتحدّث بلغة الاجتماعيين وكذا يتكلّم بلغة الإحصائيين، وأيضاً يحلّل بلغة الاقتصاديين البحتة، ويفسّر الظواهر بلغة الفلاسفة والمنظرين، وهكذا تشعّب لغة الاقتصادي، بيد أنّها ترتكز على أدوات رئيسية كالرياضيات، والإحصاء ولغة النماذج القياسية"¹، وبناء على هذا يرى (زيد الرّماني) أنّ لغة الاقتصاد هي في الأصل محصّلة لثلاث لغات تتكامل فيما بينها هي: لغة الوصف النظري (أي اللغة العامّة مهما كانت)، ولغة الرياضيات ولغة الاقتصاد.

ولتوضيح هذه العلاقة التكاملية بين هذه الأنماط مجتمعة نستعين بالمثلالتوضيحي الذي اعتمده (الرّماني) إذ يقول: "هناك طرق ثلاثة للتعبير عن مفهومنا بشأن دالة الاستهلاك، لغة الرياضيات تقول: $c=f(y)$ ، حيث دالة (f) والدخل (y) والاستهلاك (c)، أمّا لغة الاقتصاد فتقول: دالة الاستهلاك تعني الميل الحديّ للاستهلاك، والوصف النظري يقول: كلّما كسبنا أنفقنا أكثر، ولكن مع ارتفاع دخولنا نزيد إنفاقنا بدرجة أقلّ فأقلّ، ونزيد ادّخارنا بدرجة أكبر فأكثر"². فالسياق الاقتصادي - حسب هذا النموذج المعروض - يعكس تزاوج لغة الرياضيات ولغة الاقتصاد في سياق تخصّصي واحد، على الرغم من اختلافهما في الوسائل التعبيرية التي توظفه كلّ منها.

- المستويات التعبيرية في لغة الاقتصاد:

تعتمد اللّغة الاقتصادية - كما أشرنا سلفاً - على ثلاثة مستويات تعبيرية متكاملة هي: اللّغة العلمية التي تعتمد في عرض المفاهيم الاقتصادية، المصطلح الاقتصادي الذي يعدّ لبّ اللّغة الاقتصادية، لغة الوصف النظري التي تستعين بخصائص اللّغة العامّة. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنّ اللّغة الاقتصادية تعتبر نمطاً متميّزاً من لغات

¹ - زيد بن محمد الرّماني، اللّغة الاقتصادية، ط1، 2002، الرياض، دار طويق، ص5.

² - المرجع نفسه، ص34.

التخصص، لأنها تجمع بين نمطين لغويين مختلفين يتكاملان فيما بينهما لبناء صرحها، وهما:

1- النمط العباري: يعتمد على هذا النمط في تحليل الظواهر والوقائع الاقتصادية باعتماد الأساليب الوصفية اللفظية التي توظف في سياقاتها بعض الألوان الببائية في معرض توضيح الفكرة وتقديرها، ومن ذلك ما ورد في العبارة التالية: "إنّ التغيرات المستمرة التي تلازم الحياة الاقتصادية ما زالت تقصّ مضاجعنا، وتقلق فكرنا، وقد بدت آثار ذلك بوضوح على الجيل الذي عانى الانهيار الاقتصادي الذي رافق السنوات الأولى." ¹ حيث أنّ هذا التمازج البياني من شأنه أن يكسر روتين التعبير العلمي الجامد، ويقربه أكثر إلى القارئ.

2- النمط الرمزي: يكثر اعتماد هذا النوع في مجال توظيف المصطلح في السياقات الرياضية الكميّة، بحيث يرفق المصطلح الاقتصادي فيها بصيغته الرمزية التي تنوب عنه في الجمل الرياضية، تحقيقاً لمبدأ الاختزال والاختصار الذي يعتبر أبرز خاصيّة تميّز اللغة الرياضية عن غيرها من أنماط لغات التخصص، وغالباً ما تكون هذه المختصرات المصطلحية مقتطفة من مصطلحات أجنبية. على نحو ما يظهر في النموذج التالي: "الطلب الإجمالي الفعلي = الاستهلاك + الاستثمار" ² $y = i + c$

- دور الرصيد المصطلحي في بناء النصوص الاقتصادية:

يعتبر المصطلح الأداة الأساسية التي تقوم بدور فاعل في تحقيق التفاهم والتواصل بين المتخصصين في مختلف القطاعات المعرفية، وعلى هذا الأساس يرى اللغويون "أنّ المصطلحات ماهي إلا ألفاظ قطاعية، أي يستعملها قطاع من المهنيين والحرفيين لعلاقة تلك الألفاظ بعملهم، ولهذا فهي ألفاظ تنتمي إلى اللغة الخاصّة بذلك القطاع من الناس." ³ مما يوجب في هذه الحال الأخذ بعين الاعتبار معيار الدقّة والوضوح الدلالي في عملية بناء المصطلح لأجل ضمان تحقيق تواصل علمي فعال.

¹ - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، تر: سموي فوق العادة، دط، دت، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د م ن، ص 114.

² - المرجع نفسه، ص 114.

³ - مهدي سلطان صالح الشمري، في المصطلح ولغة العلم، دط، 2012، العراق، جامعة بغداد، كلية الآداب، ص 31.

وبناء على ما سبق يمكن الجزم بأنّ المصطلح يلعب دورا مركزيا في تمييز النظام اللغوي المتخصّص عن النظام اللغوي العام في بنية اللغة الاقتصادية ، فهو يمثل واجهتها المعجمية المتخصصة ، ومن ثمّ فإنّ الذي يمنح المصطلح الاقتصادي قيمة مفهومية متخصصة هو أنّه يعمل في حيز المنظومة اللغوية والمعرفية ذات الطابع الاقتصادي ، فإن هو خرج من هذا الحيز فإنّه سيفقد حتما هذه الحمولة ، ويصبح حينها مستعدّا لأن يشحن بدلالات ومفاهيم جديدة تبعا للتخصّصات العلمية التي تختارها لينظّم إلى سجّلها الاصطلاحي.

وقد أشرنا سلفا أنّ الركيزة المعجمية المتخصصة التي تبنى عليها (لغة الاقتصاد) تتبلور في عناصر المنظومة المصطلحية التي تؤطر مفاهيمه وأفكاره، إلّا أنّه بمفرده لا يمكن أن يبني صرح لغة اقتصادية كاملة، بمعنى أنّ المصطلح وهو بمعزل عن العناصر اللغوية التي تساهم في تشكيل السياق اللغوي الاقتصادي سيكون عاجزا كلفة عن نقل المضامين والمفاهيم العلمية في دائرة الاختصاص أو خارجها لأنّ لغة التخصص لا تصنع بالمصطلح وحده. وهذا يفرض عليه أن يتموقع ضمن سياقات لغوية تساعد على نقل الرسالة العلمية المرادة.

ومن هذا المنطلق فإنّ محاولة بناء مفهوم ضابط للمصطلح الاقتصادي لن نخرجنا عن دائرة الاختصاص التي يعمل في نطاقها، ذلك أنّه يعبر عن " عناصر الموضوع الاقتصادي من مفردات الدراسات الاقتصادية، عن السوق، العرض الطلب، مرونة العرض..."¹ وهذا يعني أنّ المصطلح الاقتصادي - كغيره من المصطلحات المتخصصة - ينبع من طبيعة التخصص المعرفي الذي يعمل على تجسيد أفكاره ومفاهيمه، فيخلق في هذه الحال منظومة فكرية محدّدة تقابلها منظومة مصطلحية مضبوطة تحاول قدر الإمكان أن تقف موازية لها، بعيدا عن الاضطراب المصطلحي الذي يمكن أن يؤثّر على سيرورة عملية التواصل العلمي.

- المصطلح الاقتصادي بين الاتجاه المعياري والاتجاه الموضوعي:

بناء على ما سبق ذكره يمكن أن نخرج بملاحظة مفادها أنّ المصطلح الاقتصادي بوصفه وحدة معجمية متخصصة نابعة من صلب العلوم الاجتماعية والإنسانية تتميز بطابع خاص يجعلها تتفرد ببعض الخصائص، التي تمنحها إمكانية التميّز عن

¹ - رفعت العوضي، المصطلح القرآني الاقتصادي (ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإنسانية)، دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، ج2، ص343.

مصطلحات العلوم المادية أو العلوم الاجتماعية على حدّ سواء على اعتبار أنّنا إذا " نظرنا إلى مجالات التواصل داخل المجتمع نجد تنوعاً لغوياً داخل اللغة الواحدة، العلوم اللغوية والتطبيقية والمؤسسية، أو ما يصطلح على تسميته باللغات الخاصة التي لها دلالات ثابتة ومحدّدة، أمّا مصطلحات الآداب والعلوم الإنسانية ... فلها دلالات مختلفة يحدّدها المقام والسياق غالباً".¹ وعلم الاقتصاد - كما أسلفنا - يجمع بين خصائص هذين النمطين المعرفيين، فهو علم اجتماعي إنساني لا يمكنه أن يخضع للمعايير والقوانين العلمية التي تبنى عليها المفاهيم العلمية المضبوطة، وذلك لأنّ هذه المفارقات المعرفية ستنعكس بالضرورة على طبيعة المصطلحات المؤطرّة لها. وفي سياق آخر هو علم يوظّف التقنيات الرياضية والإحصائية في بناء صرحه المعرفي.

ووفق هذا المبدأ تذهب فئة من العلماء إلى إدراجه في نطاق العلوم الماديّة، بينما تحصره فئة أخرى في نطاق العلوم الاجتماعية، ومن ثمّ انقسمت آراؤهم إلى اتجاهين رئيسين هما:

1- الاتجاه الموضوعي: ساد هذا الاتجاه بعدما أخضعت الظواهر والمعارف الاقتصادية لمبادئ التعبير الكميّ الذي يستند على أساليب التحليل الرياضي، وقد اعتمد أعلام هذا الرأي على " منظار الأساس المعرفي النيوتوني الذي يقتضي الموضوعية، والحياد والتجربة، وسلطان العقل في إدراك كلّ شيء في الكون إدراكاً مطلقاً، وإقصاء كلّ شيء ينتهي إلى الإحساس والشعور والوجدان، وإلى الغيب بصفة عامّة." ² ولهذا فهم يعتبرون القوانين والمعايير ذات المنحى الاقتصادي بمثابة قوانين طبيعية ذات طابع شموليّ عام، ممّا يدخل علم الاقتصاد في دائرة العلوم المادية والطبيعية التي لا علاقة لها بالجوانب الشخصية والذاتية.

وفي السياق نفسه يرى أصحاب هذا الرأي أنّ "المصطلح الاقتصادي بما أنّه الأداة المستعملة في الدراسات والبحوث مصطلح موضوعي بالكامل في نظر أصحاب الحياد العلمي، فالموضوعية تفترض في المصطلح القدرة على التعبير عن الحقيقة العلمية تعبيراً دقيقاً صافياً من أيّ شائبة، تعبيراً ينفذ الباحث من خلاله إلى الواقع كما هو، فيدركه

¹ - عبد الرزاق مسلك، أهمية البعدين الاجتماعي والثقافي في عملية ترجمة المصطلح الأجنبي (أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية (9-11 مارس 2000)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولى إسماعيل، المغرب، ص 41.

² - علي بوعلا، المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية، ص 758.

كمعطى خارجي عن ذاتيته، لا كما يتصوره هو.¹ وكونه من العلوم المادية فهذا يخرج من نطاق الأحكام القيمية والخصوصية الاجتماعية التي تطبع العلوم والمعارف الإنسانية.

2- **الاتجاه المعياري:** يقف أعلام هذا الاتجاه عكس ما يذهب إليه أصحاب التيار السابق، إذ يرون أنّ (علم الاقتصاد) يختلف اختلافا جوهريا عن العلوم المادية (العلوم الرياضية والفيزيائية)، وهذا يعني أنّ الاعتبارات القيمية والأحكام المعيارية تلعب دورا فاعلا في بناء مصطلحات هذا العلم، ممّا يجعل المصطلح الاقتصادي في ظلّ هذه الأحكام عاجزا عن تأدية وظائفه تأدية حسنة خارج البيئة الاجتماعية والعقائدية التي يولد فيها، ودليلهم في ذلك " أنّ القوانين الاقتصادية التي قال بها الكلاسيكيون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، واعتبروها راسخة رسوخ كلّ العلوم الحقيقية قد فقدت قيمتها نتيجة لتغيّر الوضعية في الدول الأوروبية. " ² ممّا يعني أنّ الظروف والملايسات التي تحيط بالمعاملات الاقتصادية من شأنها أن تغيّر القوانين والنظريات الاقتصادية، أو تتحكّم في مساراتها تحكّما كاملا.

وكّل هذا من شأنه أن ينعكس في صورة واضحة على البنية المصطلحية التي تعبّر عن هذه المفاهيم، حيث يرى المعياريون " أنّ المصطلح الاقتصادي كباقي أدوات التحليل في الحقل الاجتماعي محمّلة بالأحكام القيمية، والأفكار المسبقة والأغراض الباطنة والفناعات الاعتقادية والميولات الاجتماعية والثقافية، والاعتبارات الذاتية وقصور الإدراك... كلّ ذلك ينفي حياد الباحث، ويجعل المسافة التي تفصل بينه وبين موضوع دراسته أدنى من الصفر. " ³ فتحليل الظواهر الاقتصادية - وفق هذا المبدأ - يعكس بالضرورة الرؤى الشخصية والاعتقادات الذاتية للباحث في مجال الاقتصاد الذي يتقلّب بين الدوافع الموضوعية والدوافع المذهبية التي تكشف عن ذاتيته "فأمّا الدافع الموضوعي فيستمدّ مسوّغاته من الظاهرة الاقتصادية بقدر ما هي بعيدة عن الاعتبارات الاجتماعية، أي بقدر ما هي قريبة من المعطيات الطبيعية، في حين أنّ الدافع المعياري المذهبي تفرضه هيمنة المذهب على النظام ...ويكون أقوى ما يكون كلّما كانت صلة

¹ - المرجع نفسه، ص762.

² - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، السلسلة الاقتصادية، ط1، دت، لبنان، دار الحداثة ص28.

³ - المرجع السابق، ص763.

الظاهرة الاقتصادية بالمجتمع أقوى، وتضعف حدّته كلّما اقتربت هذه الظاهرة من الطبيعة، فيكون بذلك أقرب إلى المصطلح الماديّ الموضوعي الذي لا يتأثر بأيّ حال من الأحوال بالبيئة التي يشتغل في نطاقها.¹

وبناء عليه يمكن القول بأنّ المصطلحات الاقتصادية تتخذ المسلكين معا، ومرّد ذلك هو طبيعة هذا العلم الذي تقوم مفاهيمه على ثلاث ركائز أساسية هي: عالم الأشياء وعالم الأشخاص وعالم التقنية، حيث يهدف (علم الاقتصاد) إلى دراسة علاقة الفرد بغيره تحت ما يعرف (بالمعاملات المالية)، كما يدرس إلى جانب ذلك علاقته بالأشياء تحت مسعى (عالم التقنية) الذي تمثله العلوم الهندسية والتكنولوجية والتقنية، وفي مساره هذا يكون المصطلح الاقتصادي بعيدا كلّ البعد عن الرؤى والأفكار الذاتية.

ويكون الأمر عكس ذلك إذا عبّرت هذه المصطلحات عن المفاهيم الاقتصادية التي تعكس علاقة الإنسان بمن حوله، إذ يكشف هذا النمط المصطلحي عن الثوابت الحضارية والعقائدية للمجتمع الذي تعيش في كنفه، وخير دليل على ذلك " أنّ المفردات القرآنية الاقتصادية ذات طبيعة قيمية في مقابل المفردة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، وكذا الموضوع ذو طبيعة فنيّة تحليلية، بمعنى أنّ المفردة القرآنية تحمل قيمة، بينما المفردة في الاقتصاد المعاصر ذات طبيعة محايدة جامدة"² لأنّها تحاول عزل المفاهيم والرؤى الاقتصادية عن الكيان الاجتماعي والعقائدي، ممّا يدخلها في بؤرة الصنف الأوّل.

وعلى هذا الأساس فإنّ لكلّ من الاتجاهين المعياري والموضوعي دور في كينونة المصطلح الاقتصادي تبعا لطبيعة المفاهيم التي يدلّ عليها، بمعنى أنّ " الظاهرة الاقتصادية تنشأ إمّا في إطار المنظومة الاقتصادية، وإمّا في إطار المنظومة الطبيعية، وبحسب منشئها تصنّف المصطلحات التي تتناولها إمّا في الحيز المعياري المذهبي، وإمّا في الحيز الموضوعي العلمي."³ ممّا يجعل المصطلح الاقتصادي خاضعا لواجهتين، الواجهة الماديّة التي تلغي حدوده الاجتماعية، والواجهة المعيارية التي تحدّد مسارته، بحيث لا

¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² - رفعت العوضي، المصطلح القرآني الاقتصادي، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإنسانية، نوفمبر 1993،

دراسات مصطلحية، ج1، ص 344.

³ - علي بوعلا، المصطلح الاقتصادي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية، ج2، ص 771.

يكون له الحقّ في حمل المفهوم الاقتصادي بعيدا عن الوسط العقائدي والاجتماعي الذي نشأ فيه.

– دور الاستعارة في بناء المصطلح الاقتصادي:

يتميّز الباحثون بين صنفين من الاستعارة اللغوية تبعا لنوع السياقات اللغوية التي تستخدمها، حيث يتمثل الصنف الأول في (الاستعارة الأدبية) التي تحيا في مجال الخيال والوجدان، ولذلك يكثر توظيفها في ميادين التعبير الأدبي شعرا ونثرا. بينما يتجلى الصنف الثاني في ما يعرف (بالاستعارات غير الأدبية). وتخالف هذه الأخيرة سابقتها في كونها لا ترتبط بالمستوى الجمالي، ولذلك يطلق عليها اسم (الاستعارة الميتة) لأنها ليست متجددة، هدفها علمي إبلاغي محض، ومعنى هذا أنّ التعبير الاستعاري يسعى إلى تحقيق غرضين أساسيين "غرض إشاري لوصف عملية ما، أو حالة ذهنية أو مفهوم أو شخص أو شيء أو خصلة بدقّة أكبر ممّا هو متاح في اللغة، وغرض ذرائعي يتماشى مع الغرض الإشاري، يحاكي الأحاسيس، أو يثير الاهتمام أو يوضّح أو يمتّع أو يبهج أو يدهش، أمّا الغرض الأول فمعرفي، أمّا الثاني فجُمالي".¹ ومن ثمّ تختلف الاستعارة الأدبية عن الاستعارة التي توظّف في مجالات التعبير العلمي أو ما تعرف (بالاستعارة المتخصصة) في قضية محورية تتمثل في أنّ الصنف الأول يتميّز بالتنوع والاختلاف تبعا لتنوع السياقات اللغوية التي ترد فيها، في حين "أنّ الاستعارة المصطلحية تنتمي إلى مجال لغات التخصص، ومعناها ثابت لا يتغيّر"² إلّا بتغير المجال المعرفي الذي ترد فيه.

ورغم هذا الاختلاف إلّا أنّ الاستعارة المصطلحية تقوم على نفس الركائز التي تتأسّس عليها الاستعارة البلاغية، بمعنى أنّها تقوم على نقل لفظ من مجال دلالي عامّ إلى مجال دلاليّ آخر (مجال معرفي متخصص)، شرط أن تكون هناك علاقة رابطة بين الدالّتين. وتأسيسا لذلك تعرّف الاستعارة المصطلحية - على غرار النوع السابق - بأنّها " استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلا، أي نقله من دلالاته المعجمية الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية إلى دلالة مجازية أو اصطلاحية، على أن تكون هناك مناسبة بين الدالّتين".³

¹ - بزاوشة إلهام، دراسة استراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الانجليزية إلى العربية، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، مدرسة الدكتوراه، قسم الترجمة، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص51.

² - بالصالح فاطمة الزهراء، ترجمة الاستعارة في النصوص الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم الترجمة، كليّة الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2009-2010، ص44.

³ - يوسف وغيلبي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط1، 2008، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص84.

أي الدلالة الأصلية التي ارتبطت باللفظ المنقول في أصل وضعه، والدلالة الاصطلاحية الجديدة التي اكتسبها، والتي تحوّل بفضلها من وحدة معجمية عامّة إلى وحدة مصطلحية تعمل في نطاق معرفي معيّن.

– مصادر الاستعارة المصطلحية في لغة الاقتصاد:

تعدّ اللغة الاقتصادية نمطا لغويا متخصصا يجمع بين طابع العلوم الرياضية الموضوعية، وبين طابع المعارف الإنسانية والاجتماعية ذات الوجهة المعيارية التي تتبعها عن القيود والضوابط التي يفرضها عليها النمط السابق، ومعنى هذا أنّها تتميز بتنوع لغوي أو أسلوب في بناء سياقاتها اللغوية، ووحداتها المصطلحية تبعاً لنوع المجالات والمعارف التي تخوض غمارها. وفي هذا السياق حلّل الباحثون طبيعة الأنماط الاستعارية الشائع استعمالها في بناء المصطلحات الاقتصادية، فوجدوا أنّ المسالك الاصطلاحية المعتمدة - وفق هذا المبدأ - تتخذ مسارين أساسيين هما:

– الاستعارة الاقتصادية العامّة: ونعني بها تلك الاستعارات التي تعود أصولها إلى اللغة العامّة، إذ يعتمد المصطلحيون في تكوينها على نقل اللفظ المختار من مجاله اللغوي العامّ إلى مجال علمي أو تقني متخصص، شرط أن يكون بين الدالتين (القديمة والجديدة) روابط ووشائج واضحة، وعادة ما تتخذ الوحدات المصطلحية التي يتم توليدها بهذه الطريقة نفس المسالك التي تخوضها الاستعارة البلاغية ونقصد بذلك التشخيص (التجسيم)، وهي ظاهرة أسلوبية أدبية تتلخّص في " أن يسقط الأديب على الموضوع أهمّ الصفات الجوهرية الدينامية، فتجعله هذه الصفات يتشكّل ويتحرّك ويحسّ وينمو".¹ وإن كان مسلّكها هذا بلاغيا، فإنّ دورها في بناء المصطلح الاقتصادي وتوليده لا يبتعد كثيرا عن هذه الآلية، إذ كثيرا ما تسقط الصفات والخصائص الماديّة (الإنسانية والحيوانية) على المفاهيم والأفكار الاقتصادية غير المحسوسة، لتكسبها طابعا ماديا بارزا.

و الملاحظ أنّ أغلبية المصطلحات الاقتصادية اعتمد في بنائها على هذا النسق كما يتضح لنا ذلك من خلال المصطلح الاقتصادي (سلع معمرة): و نعني به "السلع التي توفّر خدمات استهلاكية على مدى فترة زمنية طويلة".² ومنها أيضا مصطلح (رأسمال)

¹ - حسناء أقدح، الصورة الشعرية عند المعتمد بن عباد، مجلّة جامعة دمشق، ع2، 2012، ص45.

² - قسم الأبحاث والدراسات، موسوعة المصطلحات الاقتصادية المستخدمة في الجمارك والمحاسبة والتجارة، منتدى الأعمال الفلسطيني، لندن، دص.

الذي يكثر تداوله في ساحة المعاملات الاقتصادية، ونقصد به " الأموال التي تمكّن أصحابها عن طريق استثمارها أو توظيفها بأشكال مختلفة من الحصول على فوائد أو عائدات، سمّيت هذه الأموال بالرأسمال لأنّها تمثل المبلغ الأصلي الذي يختلف عن المبالغ الناتجة عنه، والتي هي دوماً أصغر منه، وقد يكون الرأسمال نقدياً أو معدنياً أو ورقياً أو خطياً، وقد يكون وسائل ماديّة للإنتاج (أرض، نباتات، آلات وأدوات، وسائل نقل..."¹ فهذه المصطلحات وغيرها - كما يتبيّن لنا ذلك - مبنية كلّها وفق نسق الاستعارة التي صبّت مفاهيم اقتصادية مجرّدة في قوالب مجسّمة مشابهة للصفات الإنسانية.

وزيادة على ماسبق تعتبر العودة إلى مظاهر الطبيعة والاستعانة ببعض عناصرها وخصائصها في مجال بناء المصطلحات الاقتصادية من أهم منابع التعبير الاصطلاحي في ميدان الاقتصاد "فتشخيص الكيانات الاقتصادية يشكّل مبدأ أساسياً في صياغة الاستعارات الاقتصادية حتى يتسوّى للمعنيين فهمها وتوظيفها"² ومن نماذج هذه المصطلحات: (تقبات الأثمان، المناخ الاقتصادي، إنبهار الأسعار...).

2- الاستعارة الاقتصادية المتخصصة: أشرنا سابقاً أنّ علم الاقتصاد هو "علم قائم على الحساب غير أنّه يخضع لمتغيّرات متقلّبة لا ترسخ على حال كالتخوّفات والتوجّسات والرغبات، وتتداخل فيه العوامل الاجتماعية والسياسية والنفسية والمالية."³ وهذا ما يبرز لنا التقاءه مع علوم كثيرة تجمعها اهتمامات واحدة، إذ نلمح في منظومة المصطلحات الاقتصادية سجالات اصطلاحية متنوعة مستعارة من علوم وتخصّصات أخرى، وعلى هذا الأساس تذهب الدراسات المصطلحية إلى أنّ التلاقح المصطلحي الحاصل بين العلوم المتقاربة يعدّ من أبرز صور الاستعارة المصطلحية المتخصصة، شرط أن يكون المصطلح المنقول إلى دائرة المفاهيم الاقتصادية حاملاً لدلالة مفهومية مغايرة لدلالته الأصلية التي ارتبط بها في تخصص آخر، "فمجرّد استعارة مصطلح من حقل معرفي ما، ونقله إلى حقل معرفي آخر، بينه برزخ من المنطلقات والوسائل والأهداف هو فعل مجازي بوصفه تخطياً وتعدياً وجوازا من موضع إلى موضع، هو إن صحّ التعبير مجاز مضاعف كما هو انتقال

¹ - محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي (عربي، فرنسي، انجليزي، ألماني)، ط1، 1985، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص188.

² - بزاوشة إلهام، دراسة استراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية من الانجليزية إلى العربية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، مدرسة الدكتوراه، قسم الترجمة، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص40.

³ . المرجع نفسه، ص27.

بالكلمة من أصل الوضع اللغوي الحقيقي إلى وضع مجاز أول في قاموس مصطلحات علم معين، ثم انتقال من هذا الوضع المجازي إلى وضع ثان في مصطلحية علم آخر¹. وإجمالاً يمكن تحديد أهم التخصصات العلمية التي استعانت بها (علم الاقتصاد) في بناء مصطلحاته، بحيث نلمح في تكوينها تقارباً بين دلالتها المصطلحية الأصلية في تخصصها الأصلي، وبين دلالتها المصطلحية التي اكتسبت ضمن منظومة المفاهيم الاقتصادية التي انضمت إليها. ومن أبرزها:

- الطب = دورة اقتصادية، توليد الدخل، إنعاش اقتصادي...
 - علم النفس: تخلف الاقتصادي، توهم نقدي، سلوك اقتصادي...
 - السياسة = حرب الأسعار، سلاح اقتصادي، ثورة صناعية...
 - الفلك والجغرافيا = مناخ اقتصادي، تقلبات اقتصادية، انهيار اقتصادي...
 - الرياضيات = دالة الاستهلاك، خط الإنتاج، جدول الطلب..
- ونخلص إلى القول بأن (علم الاقتصاد) يعتبر فرعاً معرفياً متخصصاً تجمعه علاقات مع تخصصات علمية أخرى، فهو يتوسل مختلف الآليات التوليدية لبناء رصيد مصطلحي متخصص، وعلى رأسها (المجاز أو الاستعارة) التي تتعدد مصادرها ومجالاتها، إذ تلعب دوراً أساسياً في عملية التوليد المصطلحي، بفضل طبيعتها البلاغية التي تمنحها مرونة تعبيرية تسعى إلى تكسير جمود اللغة المتخصصة والقضاء على رتابتها.

¹ - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 448.